ليبيا ومعضلة التحول الديموقراطي

سرتية مفتاح – جامعة صبراتة – ليبيا

المُلَّخصُ:

شهدت ليبيا مراحل انتقالية متعددة منذ 2011، غابت فيها ملامح التحول الديمقراطي السلس الذي كان مطلباً شعبياً، وفشل التحول الديمقراطي في ليبيا يرجعه بعضهم إلى عدم النضج السياسي للنخب السياسية النافذة في الدولة، حيث لم تمر هذه النخب بتجارب سياسية تكتسب من خلالها خبرات سياسية وإدارية، الأمر الذي أدى إلى عدم معرفتهم بقواعد السلطة، وعدم تحررهم من الانتماءات والولاءات الفرعية التي تعطل الانتقال الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الهوية الوطنية، النضج السياسي، النخب السياسية

المقدمة:

إن فشل النخب السياسية في الانتقال الديمقراطي جعل الشعب يفقد الثقة فيها؛ ذلك لأنها باتت تبحث عن مصالحها الشخصية النفعية، وإن إلمام هذه النخب السياسية بقواعد السلطة والحكم سيُسهم في التحول الديمقراطي، إضافةً إلى أن إعلاءها لقيم المواطنة وغرسها في نفوس المجتمع الليبي سيُسهم حتماً في هذا التحول الديمقراطي.

أدت الحكومات المتعاقبة ومجلسا النواب والدولة إلى إضعاف قيم المواطنة والانتماء من خلال صنع القرارات التي تدعم وجودهم، إضافة إلى اختيارهم -عند تشكيل الحكومات- أشخاصاً تربطهم بهم علاقة قرابة مبتعدين كل البعد عن الكفاية.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول إبراز أهم المعضلات الداخلية للتحول الديمقراطي في ليبيا، والمتمثلة في عدم النضج السياسي للنخب السياسية، الأمر الذي جعلها تُغلّبُ مصلحتها الشخصية والنفعية على مصلحة الوطن، وعليه فإنه لا يمكن أن يتم التحول الديمقراطي في ظل نخب سياسية لا يهمها مصلحة الوطن، وأسهمت في إضعاف قيم المواطنة، وفي ضوء ذلك تُطرح التساؤلات الآتية:

- ماذا نعني بالتحول الديمقراطي؟
- ما علاقة النضج السياسي بصنع القرار الوطني؟
- ما علاقة النضج السياسي للنخب السياسية بالهوية الوطنية؟
- ما الآلية التي تستطيع النخب السياسية من خلالها ترسيخ المواطنة والانتماء؟
- ما علاقة النخب السياسية بالتحول الديمقراطي؟

كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على صعوبة التحول الديمقراطي في ظل وجود ولاءات قزمية وفقدان النضج السياسي لدى النخب السياسية، إضافة إلى الوقوف على العلاقة التي تربط بين النخب السياسية الناضجة والتحول الديمقراطي . أما الأهمية فهي تكمن في توضيح أن الانسداد السياسي الحاصل في ليبيا ناتج عن ضعف النخب السياسية المتصدرة، إضافةً إلى بيان العلاقة الجدلية بين التحول الديمقراطي والهوية الوطنية.

المبحث الأول: مفاهيم ومصطلحات

أولاً: ماهية التحول الديمقراطي

تعددت تعريفات التحول الديمقراطي لدرجة التباين، حيث عُرّف التحول الديمقراطي بأنه إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي انتخابي، أو من نظام شبة استبدادي إلى نظام

ديمقراطي[1]. ويُعرّف برهان غليون التحول الديمقراطي بأنه القبول بالتعددية واحترام الآخر، والابتعاد عن العنف والاضطهاد والقبول بالعدالة وضمان الحقوق والواجبات المتساوية[2]. وهناك من يُعرّفه بأنه مجموعة من المراحل المتباينة، تبدأ بانهيار النظم الديكتاتورية يتبعها بزوغ الديمقراطيات الحديثة التي تتجلى فيها احترام حقوق الإنسان ويتضاءل نصيب الدولة لصالح مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن نوعاً من التوازن بين الدولة والمجتمع، حيث تتبلور مراكز عديدة للقوى ويقبل الجدل السياسي[3]. وبعد هذا النقل يمكننا القول إن التحول الديمقراطي هو الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي يتسم بالتعددية واحترام حقوق الإنسان.

ثانياً: ماهية الهوية الوطنية

تعددت تعريفات مصطلح الهوية الوطنية لدرجة التباين، حيث عُرّفت الهوية الوطنية بأنها السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، لكن هذه السمة ليست ثابتة أو جاهزة أو نهائية كما يفهمها أو يعرفها البعض أحيانا، وهي مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل، لكنه مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة: المادية الاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي. للهوية الوطنية مقومان، نذكرها على النحو التالي:

1- شكل ومضمون النظام السياسي: فالنظام السياسي الذي يمثل قيم الجميع ومصالحهم وهويتهم ويلبي احتياجاتهم ويشبع رغباتهم ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم يكون قد خطا خطوات كبيرة ومتقدمة في تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن.

[1] علي مصباح الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 2 المجلد الأول، 2015، جامعة الزاوية، 53.
[2] زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد العدد 14، 2018، العراق.
[3] أحمد حسن، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص295.

إن طبيعة النظام السياسي وقياداته وسياساته تؤدي دوراً أساسيا -إيجابياً أو سلبياً- في توفير المناخ الوقائي والتعايش السلمي أو تفككه وتمزيقه.

2- الشعب: يعد الشعب ركناً أساسياً في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق خيار التوافق الأهلي، وهذا يتطلب ضرورة الاعتراف بالآخر واحترامه، فلا تعايش من دون انفتاح وتواصل وتفاعل، وبهذا تبرز أهمية تأسيس نمط العلاقات بين مكونات الشعب المختلفة على قاعدة التعايش والتسامح والتعددية وحقوق الإنسان والشراكة الوطنية القائمة على قاعدة الوفاق والتفاهم والثقة والمسؤولية المتبادلة، فالهوية الوطنية تتكون من مجموعة الخصائص الثقافية وغير الثقافية التي تميز شعباً ما، وكلما كان هذا الشعب واعياً ومدركاً لأهمية الآخرين وأهمية وطنه ترسخت الروح الوطنية والانتماء الوطني لديه، وعلى العكس من ذلك إذا ما غاب هذا الوعي، أو تفرع إلى ولاءات أخرى على حساب الهوية الوطنية[4].

ويتضح مما سبق أن الهوية الوطنية هي إعلاء المصلحة الوطنية فوق المصلحة الشخصية والفئوية، وتحقيق الاندماج بمختلف مجالاته، ويكون الولاء فيه للوطن بعيداً عن النعرات والهويات القزمية. أما المواطنة فقد عرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها وضع لعلاقة قائمة بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي يُعرف بالدولة، وبها يدين الأول بالولاء والثاني بالحماية، وهذه العلاقة بين الفرد والدولة تتقرر بواسطة القانون الوطني، ويعترف بها بواسطة قانون الأمم، وتنطبق المواطنة على الشخص الذي يتم منحه الحقوق السياسية والمدنية الكاملة في الدولة[5]. وبهذا تُعد المواطنة تعبيرا عن الانتماء إلى مجتمع واحد يرتبط أبناؤه بروابط اجتماعية وثقافية وسياسية على رقعة جغرافية واحدة "الدولة"، فالمواطنة

[4] سرتية صالح حسين، "انعدام الاستقرار السياسي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية" العدد 13، 2019، مجلة القلعة، كلية الآداب مسلاتة، جامعة المرقب، ص 356

[5] إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهئية العامة للكتاب، 1975، ص 580

هي نتاج تراكم تجارب وأحداث وأفكار وتاريخ وجغرافيا وأعراق وحروب وثورات، عملت جميعها على إنشاء العلاقة وتطويرها بين الدولة والفرد، وتسعى هذه العلاقة إلى تحقيق ذات الفرد وذات الدولة في آن واحد من خلال كسبهما حقوق وإلزامهما بواجبات، وهي الأسلوب الأمثل لتكريس قيم العيش بسلام وتسامح بين أبناء الوطن الواحد، وترسيخ أساس المساواة والعدل، ومكافحة الإقصاء عن طريق تدشين مبدأ تكافؤ الفرص. ويتضح مما سبق تأثير الهوية الوطنية في رفع قيم المواطنة لشعب ما، فعندما يشعر أفراد ذلك الشعب بهويتهم الوطنية المميزة، وعلوها على الهويات الفرعية الأخرى، ويتعزز الشعور بالانتماء بين أفراد ذلك الشعب، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية واللغوية والمناطقية والإيديولوجية، وهذا الشعور بالانتماء لهوية وطنية جامعة سيكون كفيلاً بخلق الولاء لتلك الهوية، ويرفع قيمة المواطنة لدى الأفراد[6].

ثالثاً: ماهية النضج السياسي

إن مصطلح النضج السياسي من المصطلحات السياسية التي تدل على اكتساب خبرات ومهارات متراكمة؛ وهو ما يحتاجه الفرد كي يتقن فنون الحكم والسلطة والسياسة؛ لذا اهتم الفلاسفة اليونانيون بكيفية تنشئة الساسة، حيث قدم أفلاطون تصوراً لأفضل أشكال الدولة، هي الدولة الأرستقراطية، التي تتميز بالحكم الرشيد على يد أفضل الأشخاص في الدولة، وحدد أفلاطون ثلاث وظائف في المدينة الفاضلة هي: (حكم المدينة-حماية المدينة- تبادل المنافع والخدمات)، وأدرك أن البشر متفاوتون في قدراتهم ومواهبهم؛ لذلك رأى أن تقسيم العمل على

[6] سرتية صالح حسين، انعدام الاستقرار السياسي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية، مرجع سابق، ص 356

أفراد مجتمع المدينة الفاضلة يجب أن يتماشى مع قدراتهم ومواهبهم؛ لذلك ربط هذه الوظائف بثلاث طبقات هي:

1- طبقة الحكام الفلاسفة: وهي أسمى طبقة في المجتمع، وهم الذين تُوكَلُ إليهم مهام إدارة الحكم؛ لأنهم يتمتعون بالحكمة ويفهمون معاني الفضيلة والعدالة.
2- طبقة المحاربين: ومهمتهم حماية المدينة والدفاع عنها؛ لأنهم يمتازون بالشجاعة، ولا بد أن يكونوا تحت رقابة غيرهم.
3- طبقة أصحاب الحرف: وهم أدنى طبقة في المجتمع، ومنهم الصناع والتجار والزراع، أهلتهم الطبيعة للعمل وتلقي الأوامر، وهم عامة الشعب الذين يجب أن يتمتعوا بالعفة.

إن الطبيعة هي التي فرضت هذا التقسيم للمجتمع بحسب أفلاطون، إلا أنه لم يجعل الانتماء لهذه الطبقات وراثيًا، بل على العكس من ذلك فقد آمن بأن غاية المجتمع إتاحة الفرصة لكل طفل فيه للانتفاع بأعلى مستوى من التدريب الذي يتلاءم مع طبيعته، وأن تتاح له الفرصة ليصل إلى أعلى المراكز التي تؤهله قدراته للوصول إليها[7]. ومن تجربة أفلاطون يتضح أن حكم المدينة ليس بالأمر السهل، كما أنه لا يورث، بل يحتاج إلى إمكانات ومهارات، فلا يمكن بحال من الأحوال أن نجعل من المحارب حاكماً للدولة؛ لأنه لا يمتلك الحكمة التي يتميز بها الحكام عند إدارة شؤون الدولة.

إن النضج السياسي يحتاج إلى تنشئة وتدريب وصقل مهارات ودبلوماسية في التعامل؛ لذا يعرف النضج السياسي: أنه تراكم الخبرات السياسية والإدارية ومعرفة قواعد السلطة، وهو ما يفسح المجال إلى تطور في نظم الدولة السياسية والقانونية والإدارية ثم الاقتصادية[8].

[7] عبد الرحمن بدوي، أفلاطون، ب ط، دار القلم، بيروت، 1979، ص 333
[8] https://www.ppf.gov.iq/2019/12/18/16587/

كما يُعرف النضج السياسي: أنه موقف مدني واعٍ، وشعور متطور للغاية بالواجب السياسي نحو الدولة والمواطن، والقدرة على التفاعل داخلياً وخارجيا[9]. وبهذا يمكننا القول إن النضج السياسي يحتاج إلى تنشئة سياسية تتمثل في اكتساب المعارف بشأن فنون الحكم والسلطة وتعلم فنون صنع القرار، فالنضج السياسي يُقاس من خلال الخبرات المتراكمة والمعرفة بقواعد السلطة والحكم.

رابعاً: ماهية النخب السياسية

يُعد مصطلح النخب السياسية من أهم مصطلحات علم الاجتماع السياسي؛ وذلك لارتباطه بوجود فئة حاكمة مسيطرة على مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة ليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام[10]. اهتم أفلاطون بطبقة النخبة كما أسلفنا، حيث أعطى للنخبة السياسية "طبقة الحكام" عناية خاصة وميزها عن باقي الطبقات الاجتماعية؛ لاعتقاده أنها هي من تمتلك الحكمة وتفهم معاني الفضيلة والعدالة، الأمر الذي قاد أفلاطون إلى تجريد هذه الطبقة من الملكية والزواج، كي يتفرغوا لخدمة الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية[11].

وقد تعددت تعريفات النخبة السياسية لدرجة التباين، حيث عُرّفت النخبة السياسية بأنها جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين، أو هي جماعة من الأفراد الذين يمارسون السياسة على اختلاف مواقعهم ورتبهم، ويحتلون مواقع القوة والنفوذ داخلها، وتستمد سلطتها مما تمتلك من سلطة اتخاذ القرار والتسيير، ولها معطيات لا تكون متاحة لغالبية أفراد المجتمع، ولها كذلك قدرة التأثير المباشر على العملية السياسية[12].

---

[9] https://www.alayyam.info/article/90P5DK0Z-JEQ1L1-9486

[10] https://ar.wikipedia.org/wiki/

[11] حسن صعب، علم السياسة، ط8، بيروت، دار العلم للملاين، 1985، ص 72

[12] https://mcsr.net/news784

أما ميشيال روبرتو فقد عرّف النخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية، واكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات، بدءاً من الحرب إلى الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى قلة حاكمة من الأفراد؛ لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال مواقعها في مركز اتخاذ القرار[13]. ويُشير في تعريفه إلى أن النخبة في الأنظمة الديمقراطية هي النخبة الحاكمة والنخب البديلة أو المعارضة، فالنخبة الحاكمة تضم من يتولّون مقاليد الحكم والسلطة التي تشمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، أما النخب البديلة فتضم القيادات الحزبية والبرلمانية المعارضة التي تطرح نفسها بديلا محتملا للنخبة الحاكمة، وتشمل أعضاء وزارة الظل في النظم التي تعرف هذه الممارسة، ورؤساء كتل المعارضة في البرلمان وأعضاءها المتميزين[14]. يمكننا القول إن النخبة السياسية هي أقلية في المجتمع، تمتلك خصائص وقدرات ذاتية وإمكانات أخرى موضوعية، تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره من خلال قدرتها على صناعة القرارات السياسية، فهي الدفة التي تقود صوب التغيير.

المبحث الثاني: النخب السياسية والتحول الديمقراطي

أولاً: واقع النخب السياسية في ليبيا

تعيش ليبيا حالة تصحر سياسي، الأمر الذي انعكس سلباً على الساحة السياسية، فلم تشهد البلاد التحول الديمقراطي الذي كان يطمح إليه الشعب الليبي، ومع بداية الانتفاضة الشعبية في ليبيا 2011 اعتقد الكثيرون من أبناء الشعب الليبي

[13] https://www.politics-dz.com/ar/
[14] https://iasj.net/iasj/download/fb6b23c6a5496d45

أن المعارضة الليبية ستكون القيادة السياسية لليبيا، وأنها ستؤدي دورا كبيرا في إرساء دعائم التحول الديمقراطي؛ ذلك لأنهم عاشوا في كنف دول ديمقراطية كأمريكا والدول الأوربية، وأنهم ستكون لديهم مهارات الحكم وفنون السلطة.

وبعد إعلان تحرير ليبيا خاض المجتمع الليبي غمار التجربة الديمقراطية، وذلك من خلال انتخابهم لمن يمثلهم في المؤتمر الوطني، والذين كان جلهم من المعارضة الليبية، وتقلدوا المناصب السيادية في الحكومات المتعاقبة، وخلال توليهم تم إصدر قانون رقم (50) بتعويض السجناء الليبيين بتاريخ 11-6-2012 من قبل المجلس الوطني الانتقالي، حيث كان يخص السجناء السياسيين، إلى جانب سجناء السابع عشر من فبراير، وأسر الضحايا، والمتضررين من حكم القذافي[15]، إلا أن من تم تعويضهم هم السجناء السياسيون الذين هربوا إلى الخارج، بالرغم من وجود معارضين في داخل البلاد لم يشملهم هذا القانون. ويُعد محمد المقريف من أبرز أعضاء المعارضة، وقد ترأس أهم تكتل سياسي معارض لنظام القذافي يُسمى "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، التي تشكلت في عام 1981، حيث شغل منصب رئيس المؤتمر الوطني العام الليبي منذ 2012، وأعلن استقالته لأنه من ضمن الأسماء التي ينطبق عليها قانون العزل السياسي، حيث عاد إلى أمريكا مع العديد من المعارضين بعد أن تحصلوا على مكاسب مادية.

في حقيقة الأمر لم نشهد لتلك النخب المعارضة أي تحركات أو أدوار إيجابية تسعى إلى التحول الديمقراطي وإعادة الاستقرار السياسي في ليبيا بعد مغادرتهم، وتركوا الشعب الليبي يجابه الصراعات والنزاعات المسلحة في ظل قيادة سياسية هشة تتبع مصالحها الشخصية. وسيطر على الساحة الليبية كذلك تيارات وتحالفات متباينة أسهمت في انعدام الاستقرار السياسي، وقادت البلاد إلى حروب ونزاعات

[15] https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=38686

مسلحة، وأدت إلى انقسامات سياسية أثرت على حياة المواطن من مختلف النواحي.

وفي ظل هذه الأحداث مثّل التياران الليبرالي والإسلامي أبرز القوى السياسية في ليبيا، إلا أن المجموعات المسلحة باتت هي صاحبة السلطة على أرض الواقع؛ وذلك لامتلاكها السلاح والنفوذ، ويمكن القول إنها أصبحت تتحكم في مصير البلاد وفي الحكومات من خلال توزيعها الجغرافي ما بين القبلي والجهوي والمناطقي، إضافة إلى كتائب أخرى خاضعة لسيطرة أعضاء بارزين في مجلس النواب أو لضباط كبار. وفي هذا السياق اختلطت أوراق السياسة بالقوى المسيطرة على الأرض، الأمر الذي أدى ببعض المدن الليبية إلى توقيع اتفاقيات وفتح قنصليات بعيداً عن الدولة، وبات الساسة يبحثون عن مصالحهم الشخصية، ويأتمرون بأوامر دول إقليمية وأجنبية[16]. وقد ظهرت عدة تصريحات من شخصيات دولية تؤكد فساد النخب السياسية في ليبيا وتلاعبها بمصير البلاد، حيث وصفت (ويليامز) الطبقة السياسية في ليبيا بأنها "انتهازية" وتتبع مصالحها الخاصة، وذكرت أنها حذرت الجميع بعد إلغاء الانتخابات من أن الطبقة السياسية ستلعب لعبة "الكراسي الموسيقية"، بدلًا من إعادة توجيه البلاد إلى مسار الانتخابات[17]. وصرحت سفيرة بريطانيا لدى ليبيا مؤخراً في صحيفة الشرق الأوسط مخاطبة النخب السياسية المتصدرة للمشهد السياسي أن يضعوا مصلحة ليبيا أولاً بدلاً من حماية مصالحهم، فقالت: "قادة ليبيا يخذلون بلدهم"، وقالت: "عندما يفشل هؤلاء القادة في إحراز تقدم، يخسر الليبيون العاديون كل يوم..."[18].

[16] تقرير الشرق الأوسط، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، رقم 115، 2011، ص 19

[17] https://asharq.com/ar/3

[18] جريدة الشرق الأوسط، العدد 16129، 2023/1/25، ص 24

إن واقع النخب السياسية في ليبيا منذ 2011 يشهد اختلالاً في توازن القوى، وهو ما أدى إلى نشوب الحروب والنزاعات المسلحة من أجل التحكم والسيطرة على مفاصل الدولة وثرواتها، الأمر الذي أدى إلى انقسام سياسي، وبات أصحاب الأمس أعداء اليوم نتيجة لتضارب المصالح، إضافةً إلى وجود تكتلات وتحالفات لها مصلحة كبيرة في بقاء الوضع الراهن، وتعرقل أي انتقال ديمقراطي وإجراء الانتخابات[19].

وبهذا يمكننا القول: إن ليبيا لن تشهد استقرارا سياسيا في ظل وجود طبقة سياسية تبحث عن مصالحها الخاصة والشخصية، ولعل الحوارات والمشاورات بين الفرقاء السياسيين ابتداءً من حوار (الصخيرات) إلى (أبو زنيقة) إلى (ملتقى الحوار السياسي) وتشكيل الحكومات التي لم تُبنَ على الكفاية تعكس البنية الفكرية للنخب السياسية في ليبيا، التي تتقاسم المصالح والأدوار والمنافع فيما بينها، ولها رغبة في إطالة هذا الوضع، حتى إن اتفقت هذا النخب فمن المؤكد أنها لن تخرج من المشهد بسهولة وستبحث عن أدوار أخرى، وذلك من خلال أتباعها ولو كان ذلك في الظل بعيدا عن الظهور.

ثانياً: دور النخب السياسية في ترسيخ المواطنة والانتماء

إن النخب السياسية لها دور كبير ومهم في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء، وذلك لما تمتلكه من أدوار مؤثرة تتعدى الحياة السياسية، وتشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إصدار القرارات الموجهة، ذلك لأنها هي الطبقة الحاكمة والمسؤولة على توفير الحياة الكريمة لمواطنيها؛ لذا لا يمكن تصور دورٍ سلبي للنخب السياسية في ترسيخ قيم المواطنة والانتماء، ولو حدث ذلك فستكون عواقبه وخيمة على استقرار الدولة وعلى النخب السياسة ذاتها.

[19] file:///C:/Users/HP/Downloads/historical-sociology-present-libyan-civil-society-arabic_0%20(1).pdf

إن المواطنة في معناها الضيق تعني حب الوطن والتضحية من أجله، وتعد من صفات المواطن الصالح، التي تبذل المجتمعات والدول جهودها وتسخر طاقاتها لإعداده؛ لأن هذه القيم السامية العليا ضرورة وجود للأوطان ومنعتها، وإضعاف قيم المواطنة والانتماء في أوقات الشدة يتيح الظروف التي تُعِينَ المفسدين والمخربين على العبث بالأمن وإشاعة الفساد والاضطراب والخلاف والانقسامات، وهذا ما نشهده في ليبيا، الأمر الذي جعل المواطن في حالة تشتت وضياع جراء هذه الانقسامات وخطاب الكراهية وظهور انتماءات قزمية.

إن ليبيا تواجه أزمة حقيقة في الهوية الوطنية، لا سيما بعد الإطاحة بنظام القذافي، حيث بات من الصعوبة دمج المواطنين الليبيين جميعاً في إطار موحد متجاوزين انتماءاتهم الجهوية والأيدلوجية والقبلية والمناطقية الضيقة، وهذه الأزمة تؤدي إلى تفتيت الهوية الوطنية وضياعها وإضعاف قيم المواطنة والانتماء، وخاصة في ظل التركيبة القبلية للمجتمع الليبي، حيث إن الدولة الليبية ما زالت غير قادرة على ترسيخ مبدأ المواطنة من خلال الممارسة، وإن هذه المواطنة مفقودة إلى الآن في (دولة القبيلة)[20].

ومما يجب أن نذكره، أنه في أول عرس انتخابي في ليبيا وظفت النزعة القبلية وذلك عند انتخاب المؤتمر الوطني، حيث انتقل مرشحون يسكنون المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي للترشيح في مناطقهم القبلية، وأعطت بعض الأحزاب الأولوية للمنطقة الأصلية في الحملة الانتخابية من أجل تحقيق الفوز الساحق، واعتمد بعض المرشحين على الحشد القبلي في حملتهم الانتخابية[21].

[20] أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، 2011، ص2

[21] https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/07/201272311295343263 6.html

إن ربط القبيلة بالعمل السياسي لن يسهم في بناء الدولة وسيضعف من الهوية الوطنية؛ لذا لا بد من أن تتضافر الجهود سواء كان ذلك من خلال النخب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني أو الجامعات والنقابات من أجل ترسيخ قيم المواطنة والانتماء، وطالما نبحث عن تأسيس دولة ديمقراطية يجب انصهار كل الهويات الفرعية داخل الهوية الوطنية الجامعة، فالمواطنة الحقيقية هي الضمانة الوحيدة لعدم فشل الدولة أو انهيارها. وإن بناء دولة مستقرة مرهون بخلق هوية موحدة لكل الليبيين.

ولأن المواطنة ترتبط بالمشاركة السياسية التي تعدها النظم الدستورية والقانونية أساسا لممارسة حقوق الانتخاب والترشح والانخراط في المنظمات السياسية الحزبية، ويستوجب على النخب السياسية المتصدرة للمشهد السياسي إثبات وطنتيهم وحرصهم على وحدة التراب الليبي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والاتفاق على قاعدة دستورية وتقديم الدعم للتحول الديمقراطي، وتحقيق رغبة الشعب الليبي، وقد أجرت المؤسّسة الدولية للنظم الانتخابية في ليبيا عام 2018 دراسة بينت فيها أن موافقة 54% من الليبيين الذين شملتهم عينة الدراسة على مبدأ أن الانتخابات تعطي المواطن العادي الفرصة للتأثير في عمليات اتخاذ القرار في ليبيا، وبينت الدراسة نفسها أن 84% منهم يرون أن الانتخابات مسألة مهمة يجب أن يشارك فيها كل ليبي، وهو ما يعني أنه رغم الإحباطات التي عاناها الليبيون من قبل الأجسام السياسية التي أنتجتها هذه الانتخابات، فإنهم لا يزالون يثقون في أنفسهم وبقدرتهم على تغيير مجرى الأمور في البلاد عبر الأساليب الديمقراطية. كل ذلك يقود إلى ضرورة ترسيخ ثقافة الديمقراطية من خلال الممارسة، والسعي إلى التصويب المستمر لأية أخطاء قد تحدث خلالها؛ إذ لا يمكن أن تتوقف عجلة البناء الديمقراطي بسبب أخطاء تُرتكب، ولا يمكن تأجيل هذا البناء إلى حين توفر

الشروط المثالية لتشييده[22]. هناك عدة طرق نستطيع من خلالها تعزيز الانتماء والولاء الوطني في أوساط المجتمع، كتفعيل دور الأحزاب والتنظيمات السياسية سياسياً وثقافياً، وتنقية الخطاب الحزبي من التعبئة المغلوطة ضد الآخر، وتنمية ثقافة الديمقراطية والتسامح والقبول بالرأي الآخر، وتعزيز ثقافة الدولة المدنية الحديثة، إن مؤسسات المجتمع المدني كذلك، والنقابات والاتحادات والأسرة معنية بدرجة رئيسية بتنمية مفاهيم الديمقراطية وحب الوطن والولاء والانتماء لليبيا الواحدة والديمقراطية[23].

ويشكل التماسك بوحدة الهوية الوطنية لأي شعب عنواناً عن مدى اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، بل يعد المدخل الحقيقي لمعرفة عمق الوحدة الوطنية وقياسها والانسجام بين مكونات أبناء الوطن الواحد، على الرغم من تعدد وتنوع الثقافات المحلية الناجمة عن التنوع الجغرافي أو التنوع الثقافي، ولا يعيق هذا التنوع الهوية وليس خروجاً عن الشخصية الوطنية بقدر ما هو إثراء لهوية الدولة الوطنية، وكل تلك التنوعات تذوب جميعاً في بوتقة الولاء والانتماء، وتُشكّل معاً لوحة جامعة للوحدة الوطنية.

إن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، ويساعد كذلك على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، ويُمكّن أيضا من فهم الحقوق والمشاركة الفعالة في العمليات السياسية[24].

[22] https://www.alarabiya.net/politics/2021/07/29/

[23] https://www.alaraby.co.uk/

[24] المرجع السابق.

ثالثاً: دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي في ليبيا ليس بالأمر الهين في ظل وجود دولة لم تشهد تحولات ديمقراطية ومزقتها الانقسامات السياسية، ولم يشهد أبناؤها نظام حكم يتم اختياره عبر الصناديق من خلال الانتخابات، إن التحول الديمقراطي يرتبط بعلاقة جدلية مع النخب السياسية، فإذا كانت هناك نخب سياسية قوية ومحنكة سياسيا ولها إرادتها المستقلة ولا تتبع أي هويات فرعية وتسعى إلى وحدة البلد، فإن ذلك سيؤدي إلى تحول ديمقراطي؛ وذلك لأن الهوية الوطنية القوية تبحث دائماً عن تأسيس وطن ووحدة ترابه، وهذا لا يتأتى إلا من خلال استقرار سياسي، وتكوين دولة القانون والمؤسسات.

إن للنخب السياسية دورا حيويا في إقامة الديمقراطية، فهي من تبادر باتخاذ قرار التحول الديمقراطي بناءً على دوافع متنوعة، حيث إنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة، تستطيع المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، وحماية الأفراد من العنف وديكتاتورية الدولة، وإجراء حوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة، التي تهدد عملية التحول مصالحها، ومحاولة إرضاء جميع الأطراف بما يحقق مصلحة البلاد[25].

وإضافة إلى ذلك تعد الثقافة أيضاً مرتكزاً للبحث عن التحول الديمقراطي، ذلك لعلاقتها بتوجهات الفرد وسلوكياته المرتبطة بمجموع القيم والمعارف التي يستمدها من عادات المجتمع وتقاليده ونمط العيش في الجماعة التي تعبر عن انتمائه وهويته التي تشكل مرجعيته الثقافية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، ذلك لأن المرجعية الثقافية لها الدور الكبير في إقامة النظام الديمقراطي أو الإسهام في التحول الديمقراطي[26].

[25] http://mdr.misuratau.edu.ly/bitstream/handle/123456789/

[26] https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/23/27/4/89130

كما يُعد وجود الأحزاب السياسية من أهم آليات التحول الديمقراطي، ذلك للدور الذي تؤديه في التثقيف والتنوير السياسي وتنشئة الكوادر السياسية، ففرص التحول الديمقراطي كبير في الدول الذي يوجد فيها الأحزاب السياسية، حيث تؤدي دوراً حيوياً في خلق النخب السياسية الواعية سياسياً والصالحة إدارياً لممارسة السياسة [27]؛ لذا تعد الأحزاب السياسية هي الأداة الأساسية لنجاح التحول الديمقراطي، فهي من تخلق بيئة تنافسية في الحياة السياسية لجعل الفرد يختار المشروع الأفضل في العملية الانتخابية، ولها دور محوري كذلك في التوعية والارتقاء بمستوى وعي المجتمعات بالديمقراطية.

تعد النخب السياسية بما تمتلكه من سلطة اتخاذ القرار الفاعل الأساسي في إدارة المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي، من خلال فتح حوار شامل بين الفرقاء والاتفاق على خريطة طريق تنقل الدولة من المراحل الانتقالية إلى الترسيخ الديمقراطي، ولها دور حيوي كذلك في التحول الديمقراطي، ولكنه نتيجة لتورطها في الفساد بكل أنواعه وإعلاء مصالحها الشخصية فوق مصلحة الوطن ووحدة ترابه، أدت إلى فجوة كبيرة وعدم الثقة بينها وبين أفراد المجتمع الذين باتوا محبطين من تلك النخب التي تعمل من خلال دائرة ضيقة من حيث المشاركة التي تأتي عن طريق التزكية التي تنطبق على أهل الولاء والمصلحة من دون أدنى اهتمام بالكفاية[28]، وقد شهدنا ذلك أثناء اختيار الوزراء في الحكومات المتعاقبة، وإصرار هذه النخب على البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة لخدمة مصالحها النفعية، والمحاطة بالأقارب والأصدقاء خلافاً لما نجده في الدول الغربية حيث تستعين النخب السياسية في تلك الدول بالنخب الأخرى، فعلى سبيل المثال منح

[27] http://dspace.elmergib.edu.ly/bitstream/handle/123456789/476/

[28] عائشة سالم، دور النخب السياسية في إدارة المراحل الانتقالية – دول ما بعد الربيع العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد1، المجلد18، 2021، ص192

النظام السياسي الأمريكي ميزانية سنوية ضخمة لكل عضو في الكونغرس لتكوين جهاز فني خاص به متكون من خبراء لأعداد الدراسات وإعطاء المشورات، ويكونون في الغالب من فئة الشباب الطموح المهتم بالحياة العامة، وقد استعان الرئيس جون كنيدي بالمستشارين من جامعة هارفارد، إضافةً إلى استعانته بالمخالفين له في الرؤية والفلسفة بقصد معرفة الآخر، وهذه الاستعانة تكسبه معرفة الأمور من عدة زاويا[29]. لذا يتطلب من النخب السياسية في ليبيا استعادة ثقة الشعب وإعلاء شأن الوطن والمحافظة على وحدة ترابه، والدخول في حوار وطني يهدف إلى إجراء انتخابات حرة نزيهة وتأسيس دولة القانون دولة المؤسسات وإشراك النخب الأكاديمية في رسم السياسة العامة.

الخاتمة:

تبين من خلال البحث أن ليبيا تواجه مشكلة حقيقة في الانتقال السلس نحو التحول الديمقراطي، ولا نعزو الأمر إلى النخب السياسية وحدها، بل هناك عدة مسببات، ولعل أهمها وأبرزها التركيبة المجتمعية والبنية الفكرية القبلية للمجتمع الليبي ، التي انعكست على تعاطي النخب السياسية مع التركيبات الاجتماعية، وجعلها تُعلي هويتها القبلية فوق هويتها الوطنية، وتبحث عن مصالحها الشخصية والنفعية، وهو ما تسبب في انعدام الاستقرار السياسي والانقسامات السياسية وعدم إنهاء المراحل الانتقالية.

إضافةً إلى ضعف الأحزاب السياسية وهشاشتها وافتقداها لمشروع سياسي حقيقي يجمعهم، وعدم تبني أغلب الأحزاب في ليبيا النهج الديمقراطي، فأغلب رؤساء الأحزاب في ليبيا لم يتغيروا ولم يخوضوا الانتخابات الدورية داخل

[29] https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/375/3/1/113430

أحزابهم، وهناك رؤساء أحزاب لهم عدة سنوات وهم في مناصبهم ويرفضون إجراء انتخابات داخل الحزب خوفاً من أن يتم تغييرهم، وعليه فإنه عندما تكون البنية العقلية لرؤساء الأحزاب بهذا الشكل ستكون الأحزاب معول إجهاض لأي تحول ديمقراطي، إضافة إلى وجود أحزاب ذات طابع قبلي، وبمجرد ذكر اسم الحزب يتم ربطه بمدينة أو قبيلة بعينها.

إن التحول الديمقراطي يحتاج إلى أدوات قوية تدعمه، كالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والنخب السياسية التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة، وأيضاً وجود مؤسسة عسكرية تابعة للدولة، وهذه الأدوات تنصهر في هوية وطنية واحدة تهدف بالدرجة الأولى إلى الوحدة والاستقرار السياسي، وتأسيس دولة ذات سيادة قوية وموحدة تسعى إلى توفير حياة كريمة لأبنائها من خلال حكومة كفايات منتخبة من الشعب الليبي ترفع عن ليبيا الفصل السابع الذى أتاح التدخل في شؤونها للدول الإقليمية والدولية.

المراجع والمصادر:

- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1975.
- أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6، 2011.
- أحمد حسن، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004.
- تقرير الشرق الأوسط، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، رقم 115، 2011.
- جريدة الشرق الأوسط، العدد 16129، 2023/1/25.
- حسن صعب، علم السياسة، ط8، دار العلم للملاين، بيروت، 1985.
- زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد، العدد 14، العراق، 2018.
- سرتية صالح حسين، "انعدام الاستقرار السياسي في ليبيا وأثره على الهوية الوطنية"، مجلة القلعة، كلية الآداب مسلاتة - جامعة المرقب، العدد 13، 2019.
- عائشة سالم، دور النخب السياسية في إدارة المراحل الانتقالية – دول ما بعد الربيع العربي، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد1، المجلد18، 2021.
- عبد الرحمن بدوي، أفلاطون، ب ط، بيروت، دار القلم، 1979.
- على مصباح الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، العدد 2، 2015
- https://www.ppf.gov.iq/2019/12/18/16587/
- https://www.alayyam.info/article/90P5DK0Z-JEQ1L1-9486

- file:///C:/Users/HP/Downloads/historical-sociology-present-libyan-civil-society-arabic_0%20(1).pdf
- https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/07/2012723112953432636.html
- https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/375/3/1/113430
- http://dspace.elmergib.edu.ly/bitstream/handle/123456789/476/% %D8
- http://mdr.misuratau.edu.ly/bitstream/handle/123456789/
- https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/23/27/4/89130
- https://www.alarabiya.net/politics/2021/07/29/
- https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/375/3/1/113430
- https://www.alaraby.co.uk
- https://iasj.net/iasj/download/fb6b23c6a5496d45
- https://ar.wikipedia.org/wiki/
- https://asharq.com/ar/3
- https://mcsr.net/news784
- https://www.politics-dz.com/ar/
- https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=38686